الجمهورية التونسية

وزارة المالية

16 جانفي 2025

2100 - 08 - 2025 ص

0005 128

من وزيرة المالية

إلى

السّيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي

المرجع: مراسلتكم الواردة تحت عدد ص-2025-26-3000-0000096 بتاريخ 13 جانفي 2025

وبعد،

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتضمّنة أربعة أسئلة كتابية منها سؤال موجّه إلينا من قبل السّيد النّائب بدر الدين القمودي يتعلّق بطلب توضيحات حول الملابسات والإجراءات المتّخذة فيما يخص السرقة التي وقعت بالمغازة الموجودة بمقرّ الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات بلافايات، يشرّفني موافاتكم بعناصر الإجابة صحبة هذا.

والسلام

وزيرة المالية

سهام البوغديري نمصية

الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات

Direction Générale des Affaires Financières des Equipements et du Matériel

D.G.A.F.E.M

وزارة المالية

24000 - 08 - 2025 - د
0000016

16 جانفي 2025

إلى

عناية السيدة وزيرة المالية

الموضوع: الإجابة على سؤال السيد النائب بدر الدين القمودي حول مخزون الورق بمغازة الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات والوارد علينا من مجلس نواب الشعب

المرجع: مراسلة السيد النائب بدر الدين القمودي المحالة من قبل السيد رئيس مجلس نواب الشعب إلى وزارة المالية بتاريخ 13 جانفي 2025 تحت عدد ص-2025-26-3000-0000096

وبعد،

تبعا لمراسلة السيد النائب بدر الدين القمودي المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بطلب توضيحات حول الملابسات والإجراءات المتّخذة فيما يخص السرقة التي وقعت بالمغازة الموجودة بمقرّ الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات بلافايات، يشرّفني موافاتكم بعناصر الإجابة التالية:

1. بالنسبة للنقطة المتعلّقة بتاريخ وملابسات اكتشاف الواقعة: تجدر الإشارة إلى أنه بمناسبة الاستعداد للقيام بعملية جرد المخزون الخاص بالورق تمهيدا لإعداد برنامج عمل الرقابة الداخلية الذي يهدف إلى تشخيص ومعالجة المخاطر المحتملة ، اكتشفت الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات بتاريخ 25 نوفمبر 2024، نقصا في مخزون الورق بالمغازة الموجودة بمقرّها بشارع صدربعل لافايات، ممّا استوجب اتخاذ تدابير عاجلة وآنية تتمثّل في تكوين فريق من الإدارة العامة المعنية للقيام بعملية جرد مادي لمخزون الورق ومقارنته بالرصيد النظري المسجّل

بمنظومة التصرف في المخزون. كما تمّ بالتوازي بتاريخ 25 نوفمبر 2024 إعلام كل من ديوان السيدة الوزيرة ورئيس هيئة الرقابة العامة للمالية بالحادثة. وقد أفضت عملية الجرد المنجزة من قبل أعوان الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات إلى معاينة نقص يقدّر بـ **1297** حزمة ورق صنف A4 (تعادل قيمتها حوالي 14 ألف دينار حسب سعر آخر عملية اقتناء). وتمّ إعداد تقرير في الغرض بتاريخ 28 نوفمبر 2024. وقد أصدرت السيدة وزيرة المالية في الغرض بتاريخ 03 ديسمبر 2024 إذن بمأمورية إلى هيئة الرقابة العامة للمالية للقيام بمهمّة بحث حول مخزون الورق وأسباب النقص المسجّل وتحديد المسؤوليات مع العلم أن السيدة وزيرة المالية كانت في تلك الفترة متواجدة بمجلس نواب الشعب لمناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2025.

2. بالنسبة للنقطة المتعلقة بأسباب عدم إبلاغ النيابة العمومية في تاريخ اكتشاف السرقة: يجدر التأكيد أنه على إثر اكتشاف نقص في مخزون الورق ورغم عدم وجود آثار خلع لباب المغازة، قامت مصالح الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات بعملية جرد حيني للمخزون وطلبت تدخّل فريق رقابي من هيئة الرقابة العامة للمالية وذلك للتثبت في صحّة النقص باعتبار إمكانية وجود عمليات غير مدرجة في مستوى التخزين أو التوزيع لغاية تحديد المسؤوليات واتخاذ الإجراءات اللازمة في الغرض.

وحيث أكّدت أعمال المعاينة الميدانية و كذلك المقاربة المنجزة من قبل فريق الرقابة العامة للمالية بين الرصيد النظري المسجّل بالمنظومة الإعلامية المخصصة للتصرّف في المخزون والكميات التي تمّ جردها، وجود نقص فعلي في مخزون الورق، وحيث تمّ التأكّد من عملية السرقة وحصر الشبهة في بعض الأعوان، اتّخذت وزارة المالية كافة الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة بما في ذلك رفع دعوى إلى النيابة العمومية في فترة قياسية قصد الإذن بفتح بحث عدلي ضد المشتبه بهم و كل من سيكشف عنه البحث .

3- بالنسبة للنقطة المتعلقة بعدم مسك سجل للمخزون: يجدر التأكيد أنّ كافة الإدارات المركزية بوزارة المالية تعتمد منذ سنة 2006، على المنظومة الإعلامية للتصرف في المخزون المرتبطة بالمركز الوطني للإعلامية وذلك عوضا عن السجل اليدوي. مع الإشارة إلى أن هذه المنظومة المؤمّنة (application verrouillée et sécurisée) تمكّن من تسجيل كل عمليات دخول وخروج المواد وتعدّ المرجع الذي يتمّ اعتماده في عمليات الجرد.

4- في خصوص النقطة المتعلقة بتركيز وإزالة تجهيزات مراقبة بالكاميرات : يجدر التأكيد أنه لم يتمّ تركيز كاميرات مراقبة ولم يتم إزالتها، حيث أن الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات قامت بإعداد طلب عروض خاص باقتناء وتركيز تجهيزات مراقبة بالكاميرات ونظام دخول الأعوان، إلا أنه تبعا للتكلفة الباهظة التي تترتب عن هذه الصفقة وقرب الانتقال إلى مقر جديد مجهّز بكاميرات مراقبة تمّ إلغاء طلب العروض.

5- بالنسبة للنقطة المتعلقة بنيّة الوزارة عدم مساءلة الإطارات ومعاقبتهم من أجل عدم مسكهم لسجل محيّن للمخزون رغم تنبيه مصالح مراقبة المصاريف العمومية: تجدر الإشارة إلى أنّه تمّ الاستماع إلى الإدارة الفرعية للتصرف في المخزون والتجهيزات والمعدات من طرف فريق الرقابة وإجراء محاضر سماع للأعوان الذين لهم علاقة مباشرة بالتصرف في المخزون. هذا ومن الضروري التأكيد أن الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات لم تتوصّل بأي تنبيه من مصالح مراقبة المصاريف العمومية حول عدم مسك سجلّ محيّن للمخزون نظرا إلى أنه يتمّ استغلال المنظومة الإعلامية الخاصة بالتصرف في المخزون كما تمّ بيانه سابقا.

6- بخصوص تقدّم الإجراءات: تجدر الإشارة إلى أنه تمّ في ظرف وجيز وقياسي اتخاذ كافة التدابير طبقا للتراتيب الجاري بها العمل ومنها إيقاف الحارس وعون الاستقبال (المشتبه فيهما) عن العمل وإيقاف صرف مرتباتهما في انتظار ما ستكشف عنه الأبحاث القضائية لاتخاذ الإجراءات التأديبية الملائمة في الغرض طبقا لأحكام القانون الأساسي للوظيفة العمومية. هذا وكما تمّ بيانه أعلاه فقد تمّ إبلاغ النيابة العمومية إثر استكمال البحث من طرف الفريق الرقابي وإرفاقه بملف يتضمّن جميع الوثائق ونتائج الاستجوابات والاعترافات الحاصلة من طرف أحد مرتكبي هذه السرقة وذلك بتاريخ 19 ديسمبر 2024 أي قبل حوالي شهر من التوصل بمراسلة السيد النائب.

والســـــــلام

المدير العام للشؤون المالية
والتجهيزات والمعدات
رياض عباس